

تأثير الحوكمة على أداء صندوق تقاعد موظفي الدولة في العراق_ دراسة استطلاعية

The Impact of Governance on the Performance of the State

Employees Pension Fund in Iraq - Exploratory Study

أ.د. ميثم العيبي اسماعيل /المشرف

Maytham Elaibi Ismael

laibi9@gmail.com

نبأ حسين طالب/الباحث

Naba Hussein Talib

yy6215594@uomustansiriyah.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية

الكلمات الرئيسية، الحوكمة، أداء صناديق التقاعد، صناديق التقاعد.

Key words: governance, performance of pension funds, pension funds

المستخلص

تعد صناديق التقاعد العامة ذات أهمية لدورها الفعال في المحافظة على أموال المساهمين وتحسين أدائها، مما يزيد مخاطر الفشل لهذه الصناديق، ومن هنا تأتي أهمية البحث إذ إن حوكمة الصناديق هي من القضايا ذات الاهتمام العام ولها تأثير مباشر على أصحاب المصلحة، لذا تدور مشكلة البحث حول التساؤل الآتي: (هل تؤثر الحوكمة على أداء صندوق تقاعد موظفي الدولة، وكيف تؤثر عليه، وما هي الية التأثير؟). وان الغرض من هذا البحث هو بيان تأثير الحوكمة في أداء صناديق التقاعد، وقد تم اجراء دراسة ميدانية لهيئة التقاعد الوطنية وصندوق تقاعد موظفي الدولة في العراق من خلال إعداد استمارة الاستبانة وتوزيعها على عينة ملاءمة من 137 فردا، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من التجارب العلمية لصناديق التقاعد الناجحة وإتباع نهجها لمساعدة متخذي القرار للوقوف على اماكن القوة لتعزيزها ومواطن الضعف لتلافيها بشكل يؤدي الى تحسين أداء الصندوق، وذلك فيما يتعلق بتبني معايير الحوكمة).

Abstract

Public pension funds are important for their effective role in preserving shareholders' funds and improving their performance, which increases the risk of failure for these funds, hence the importance of research, as the governance of funds is one of the issues of public interest and has a direct impact on stakeholders, so the research problem revolves around The following question: (Does governance affect the performance of the State Employees Pension Fund, how does it affect it, and what is the mechanism of influence?). The purpose of this research is to demonstrate the impact of governance on the performance of pension funds. A field study was conducted for the National Retirement Authority and the State Employees Pension Fund in Iraq by preparing a questionnaire form and distributing it to an appropriate sample of 137 individuals. The study recommended the need to benefit from the scientific experiences of the funds. successful pension and its approach to help decision makers to identify strengths to strengthen them and weaknesses to avoid them in a way that leads to improving the performance of the fund, with regard to adopting governance standards .

المقدمة:

تعد صناديق التقاعد من المؤسسات المالية الهامة من خلال الدور الذي تلعبه في عملية تطوير الاقتصاد الوطني ودعم عملية التنمية الاقتصادية عن طريق استثمار الأموال التي تراكمت لديها في الأسواق المالية ومجالات الاستثمار المختلفة، لذا باتت الحاجة ملحة لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية التي تتعرض لها صناديق التقاعد والسعي الى عمل أنظمة تقاعد قادرة على مواجهة هذه التحديات، لذلك وجب وجود حوكمة تهدف إلى إصلاح هذا الصناديق بما يضمن استدامتها وتحسين أدائها، حيث تتمثل حوكمة صناديق التقاعد بإخضاعها لمجموعة من القواعد والقوانين والآليات في ادارة ومراقبة مهامها.

منهجية البحث

1- مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في انخفاض أداء صناديق التقاعد العامة في البلدان النامية عموماً والعراق على وجه الخصوص، وأن الكثير من هذه الصناديق متعثرة في مجالات تحقيق عوائد استثمارية ملائمة، مما يزيد الضغط على موارد هذه الصناديق وأصولها ورؤوس أموالها، وفي ضوء ذلك فقد جاءت مشكلة البحث مصاغة في التساؤل الآتي: هل تؤثر الحوكمة في أداء صناديق التقاعد ولاسيما صندوق تقاعد موظفي الدولة في العراق، وما هي آلية التأثير؟

2- أهمية البحث: ان تطبيق الحوكمة الرشيدة تؤدي الى تحقيق الاستدامة المالية وتحسين الهيكل المؤسسي لصناديق التقاعد، وصندوق تقاعد موظفي الدولة في العراق خصوصاً، وتوفير شبكة ضمان لشريحة كبيرة من المواطنين في العراق، كذلك يمكن ان تساعد الحوكمة على بيان نقاط القوة والضعف في الأداء والتفكير بوضع معايير تركز على جودة أداء الصندوق ومن ثم توفير الوقت والجهد ودعم قدرة الصندوق على مواجهة التحديات والمخاطر التي يمكن ان يتعرض لها.

3- فرضية البحث: يستند البحث على فرضية رئيسية مفادها: هناك علاقة ايجابية واضحة بين ممارسة الحوكمة وتأثيرها على اداء صناديق التقاعد في العراق.

4- اهداف البحث: يسعى البحث الى تحقيق مجموعة من الاهداف:

- 1- دراسة واقع أداء صندوق تقاعد موظفي الدولة في العراق.
- 2- دراسة واقع الحوكمة وأبعادها وتأثيرها على واقع أداء صندوق تقاعد موظفي الدولة في العراق.
- 3- دراسة المخاطر والتحديات التي تتعرض لها صناديق التقاعد والتي تكون سبب في تراجع ادائه.
- 5- **حدود البحث:** تتمثل حدود البحث في هيئة التقاعد الوطنية وصندوق تقاعد موظفي الدولة وذلك

من خلال استطلاع آراء عينة من الموظفين والمتقاعدين. حددت مدة البحث من 2022.

6- مجال البحث: لغرض تم أتباع أسلوب العينة العشوائية، وقد اختبرت لغرض الحصول على اجابات يمكن الاعتماد عليها في أثبات أو نفي فرضيات البحث في الجانب الميداني، وتضمنت هذه العينة مجموعة الموظفين في هيئة التقاعد الوطنية وصندوق تقاعد موظفي الدولة وعدد من المتقاعدين.

7- استمارة الاستبانة: لغرض اختبار فرضيات البحث، تم إعداد استمارة الاستبانة وعلى وفق مقياس ليكرت الخماسي، وقد أخذ بنظر الإعتبار في إعداد الاستبانة التوافق مع خصائص مجتمع البحث، وأن المجتمع المستهدف لهذه الاستبانة تمثل في هيئة التقاعد الوطنية وصندوق تقاعد موظفي الدولة في العراق. ويوضح الجدول (1) المعلومات بشأن عدد الاستمارات الموزعة على العينة ونسبتها لكل فئة ضمن العينة، وكذلك عدد الاستمارات المستردة والخاضعة للتحليل ونسب كل منها:

جدول (1) العدد والنسبة المئوية للاستثمارات الموزعة والمستردة والخاضعة للتحليل

الاستثمارات المستردة		الاستثمارات الموزعة		عدد الاستثمارات والنسبة المئوية
%	العدد	%	العدد	
8.7	13	91.3	137	150

المصدر: من اعداد الباحثين، اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

8. تحليل ثبات الاستبانة وصدقها، توضح هذه الفقرة تحليلاً إحصائياً يوضح مدى موثوقية البيانات التي سوف نحصل عليها من العينة المبحوثة، من خلال اجراء اختبار الثبات باستعمال طريقة (Cronbach's Alpha) الأكثر شيوعاً ودقة بين معظم طرائق قياس الثبات، وتكون نتيجة الاختبار معنوية في حال الحصول على قيمة لمعامل الثبات (Cronbach's Alpha) أكبر من (0.50) فبعد تطبيق خطوات الاختبار تبين صدق الاستبانة كما موضح في الجدول (2) على النحو التالي: الجدول (2) نتائج اختبار الثبات بحسب طريقة Cronbach's Alpha للاستبانة

متغيرات البحث	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha	التفسير
المستقل	18	0.886	فقرات هذا المتغير تحقق شرط الثبات
التابع	15	0.922	فقرات هذا المتغير تحقق شرط الثبات
مجمل فقرات الاستبانة	33	0.939	اجتياز مجمل فقرات الاستبانة لاختبار الثبات

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

المبحث الأول، الاطار النظري للحكومة وأداء صندوق التقاعد.

1. الحكومة.

أ. مفهوم الحكومة: للحكومة مفاهيم متعددة، فقد عرفها (Francis Fukuyama, 2013: 3): على أنها قدرة الحكومة على صنع وفرض القواعد وتقديم الخدمات، بغض النظر عما إذا كانت تلك الحكومة ديمقراطية أو لا. وكذلك تعرف على انها: وسيلة مهمة لإدخال إصلاحات إدارية لتحسين نوعية الحياة للقطاعات المحرومة من المجتمع وتوفير وصول أكثر إنصافاً إلى الفرص الاقتصادية في جميع أنحاء البلد (Suri & sushil, 2017: 5). لقد اعطى كلاً من (Cheema & Dennis, 2007:17) مفهوماً اشمل للحكومة بالإشارة الى انها "تلك المؤسسات والعمليات التي من خلالها يتم التفاعل بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص مع بعضهم البعض في تشكيل الشؤون العامة والتي من خلالها يفصح المواطنون عن مصالحهم، والتوسط في خلافاتهم، والممارسات السياسية والاقتصادية والحقوق الاجتماعية".

ب. ابعاد الحكومة:

1. المساءلة: إن المساءلة آلية مهمة من آليات مكافحة الفساد وتؤدي إلى الكشف عن التقصير أو الفشل في أداء الخدمة فمن خلالها يمكن محاسبة المسؤولين عن أعمالهم (الكبيجي، 2019: 38).
2. الشفافية: هي أحد المعايير العالمية المهمة فهي أهم الشروط للحكم الجيد وتعني الشفافية العلنية في مناقشه الموضوعات وحرية الوصول الى المعلومات المتعلقة بشأن أنشطة ومجالات عمل الحكومة في الوقت المناسب وان تكون موثوقة ويمكن الوصول اليها من قبل جميع اصحاب المصلحة المعنيين (Williams, 2015: 2).
3. التمكين: دعم قدرات الافراد ومساعدتهم في تطوير حياتهم التي يعيشونها في وضع خيارات محدده الهدف في النهاية لرفع الكفاءة والنزاهة التنظيمية ويمكن تحقيقها من خلال ازالة العقبات امام عملية التمكين سواء أكانت قانونية أو تشريعية او اجتماعية (سليمة، 2015: 189).

4. **المشاركة:** إنه عنصر مهم في التنمية البشرية، وتشير الى سد الفجوة بين القادة والمواطنين في كل نواحي الحياة اذ تساهم المشاركة في عملية صنع القرارات التي تؤثر في حياة المواطنين من خلال مؤسسات شرعية تقوم على حرية التنظيم والتعبير بحيث يتحول المواطنون من مجرد مشاهدين او متلقين للخدمة الى مشاركين في خلق واقعهم الخاص (صدام واخرون، 2021: 21).

5. **محاربة الفساد:** يعد الفساد ظاهرة ظرفية قد يمارسها الفرد بدافع تحقيق مصلحة خاصة على حساب المصلحة العامة، وقد يصبح ظاهرة عامة تصيب المجتمع بأكمله نتيجة خلل ما قد أصاب بنيته الثقافية والاجتماعية. يمكن محاربة الفساد من خلال حرية الصحافة والاعلام لتسليط الضوء على قضايا الفساد وانتهاكات القوانين ونواقص الأداء ومنع استخدام الموقع الوظيفي لتحقيق المكاسب الشخصية واصلاح الهيئات الحكومية. كما يمكن محاربة الفساد ايضا من خلال بناء آليات واضحة لتقليص حالات الفساد من خلال تحفيز الرقابة الشعبية عن طريق منظمات المجتمع المدني وتأسيس هيئته متخصصة في النزاهة (البروي، 2012: 5).

6. **سيادة القانون:** لتحقيق مبدأ سيادة القانون ينبغي على المنظمات الالتزام بما يلي (مرسال 2020:202):

- أ- أن تكون كل أسس وإجراءات العمل منسجمة مع الانظمة والقوانين التي تنظم عمل المنظمة.
- ب- أن تكون كل أسس وإجراءات العمل مترابطة وواضحة ولها سند قانوني.
- ت- مراجعة الاسس والاجراءات وتقييمها باستمرار واقتراح أي تحسينات عليها.

2- صندوق التقاعد:

أ- مفهوم صندوق التقاعد: يمكن تعريف صناديق التقاعد على انها آلية منهجية ومنظمة تم إنشاؤها بموجب القانون أو الاتفاقية لتوفير الدخل بعد التقاعد القانوني (Devolder &Manca 2013:20). كما يراها كل من (Hainaut&devolder) أنها مؤسسات لها كيان قانوني مستقل أنشأه شخص أو كيان يستخدم عددًا من الموظفين ويعدهم بمزايا التقاعد في المستقبل (Hainaut&devolder, 2007:2) وعرفها (الشعراني) باعتبارها محفظة استثمارية تتكون من الاوراق المالية والموجودات الحقيقية، تشكل مساهمات ارباب العمل التي تكون نسبة من الارباح من اجور العاملين والايادات الاستثمارية ومساهمات العاملين في الصندوق (الشعراني، 2015: 37).

ب- ابعاد صناديق التقاعد: توصي إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإدارة صناديق التقاعد بموجب القوانين واللوائح والقواعد المعترف بها، والرقابة والإشراف على اتخاذ القرارات الإدارية بمعايير سلوك عالية (Clark, 2004: 237)، ومن هذه المعايير التي تؤثر على اداء صناديق التقاعد هي:

1. مجلس الادارة: يعتبر مجلس الإدارة أفضل أداة لمراقبة سلوك الإدارة، حيث يحمي رأس المال المستثمر من سوء الاستخدام من قبل الإدارة، من خلال صلاحياته القانونية في تعيين الإدارة العليا وإعفائها ومكافأتها (انس، 2017: 14).

2. الاداء المالي: ان أداء صناديق التقاعد مهم للغاية، لأنها تلعب دورًا مهمًا جدًا في اقتصاد أي دولة وإن الحاجة إلى صناديق التقاعد هي من أجل إدارة مساهمات الصندوق بشكل جيد وضمان دخل مجزي للموظفين بعد سن التقاعد (الزبيدي، 2020: 28).

3. جودة التصميم التنظيمي: ان جودة تصميم التنظيمي لصندوق التقاعد يرتبط بعمليات اتخاذ القرارات وكفاية الموارد، ودرجة وضوح المهمة، وكذلك حجم ونسبة الاصول التي تتم ادارتها فأن ضعف الجودة التنظيمية تقلل من تفوق صندوق التقاعد وتساهم في النقص في العائدات فيما يتعلق بالتكاليف المنفقة والمخاطر التي تم تحملها (Musalem & Palacios, 2003: 16).

3. بيان تأثير الحوكمة في أداء صناديق التقاعد

أ- المبادئ التوجيهية لأدارة صناديق التقاعد العامة: نظراً لأهمية صناديق التقاعد البعيدة المدى والمتعددة، فقد أصبح من الواضح بشكل متزايد أن الصندوق يجب أن يكون له هيكل وآليات تسهل الحكم الرشيد والمساءلة والشفافية، وبدون مثل هذه الآليات والهياكل فإن صناديق التقاعد تخاطر بالوقوع فريسة للمخاطر التي تهدد العديد من المؤسسات المالية، بما في ذلك الأداء والعوائد غير المرضية، وقرارات الاستثمار السيئة، والصراعات الداخلية والخارجية، وفقدان السمعة والثقة، وعدم القدرة على التخطيط أو الاستعداد للصدمات أو المتطلبات طويلة الأجل (Clark, 2004: 240).

ب- العلاقة بين ابعاد كل من الحوكمة وصناديق التقاعد:

1. المساءلة ومجلس ادارة الصندوق: وتتعلق مسألة المساءلة بكيفية قياس مجلس الإدارة لأدائه المتمثلة بمستويات التمويل، أو حجم عائد الاستثمار، أو تحقيق هدف عائد استثمار محدد، أو خفض التكاليف الإدارية، أو أي إجراء آخر يمكن أن يؤدي الفشل في الأداء إلى مجلس إدارة أقل يقظة، بالإضافة ان يكون مجلس الادارة مسؤولاً امام اعضاء خطة التقاعد والسلطات المختصة (Bebczuk&streb,2011: 44).

2. الشفافية والاداء المالي لصندوق التقاعد: تعني ان تكون هناك شفافية في اصدار المعلومات عن اموال الصندوق وجهات الاستثمار والجهات المقترضة ونسب الأرباح والخسائر والعوائد في كل منها وفاعلية الخطط لاستدامة الصناديق التقاعدية ومواجهة العجز ليعرف الموظفين والشعب اين ذهبت اموالهم ويفترض بالصندوق اصدار تقارير عن نشاطاته وامواله واستثماراته وغياب الشفافية يفتح الباب لكثير من المآخذ، والعجز والأخطاء والشكوك (Williams, 2015: 2).

3. التمكين وجودة التصميم التنظيمي : تتمثل إحدى الخطوات لتحسين تصميم التنظيمي لصندوق التقاعد في التمييز الواضح بين العمل الإداري (مثل تخطيط الأعمال وتخطيط الموارد) والعمل الاحترافي (على سبيل المثال إدارة المحافظ واختيار ومراقبة المديرين الخارجيين) ثم التركيز على بناء مهارات ادارية قوية داخل المنظمة في المشاركة والتأثير والتعامل مع المنظمة هذا يرفع جودة الهيكل التنظيمي للصندوق التقاعد (Musalem & Palacios, 2003: 19).

المبحث الثاني: تأثير الحوكمة في أداء صندوق تقاعد موظفي الدولة في العراق، مدخل استبياني المطلب الاول: عرض وتحليل نتائج الاستبانة واختبار الفرضيات: ينصب هذا المبحث على تحليل السمات الشخصية لعينة البحث، فضلاً عن تحليل اجمالي نتائج استجابات عينة البحث على محاور الاستبانة، وبالاعتماد على التكرارات والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية. اولاً: تحليل السمات الشخصية لعينة البحث: في البداية نقوم بتحليل السمات الشخصية لعينة البحث وتحديد طبيعتها من خلال المعلومات التي تضمنتها الاستبانة، إذ جرى تصنيفهم حسب جنسه العمرالمؤهل العلمي، التخصص العلمي ومدة خدمته.

1. توزيع افراد مجتمع البحث بحسب الجنس: أظهرت نتائج الاستبيان إن المستجيبين الاناث كانوا أكثر من الذكور إذ شكلوا نسبة (3, 53%) من العينة، والنسبة المتبقية من الذكور بنسبة (7, 46 %) وكما موضح في الجدول الاتي:

جدول (3) توزيع بيانات العينة حسب الجنس

العدد والنسبة	الجنس	العدد	النسبة
العدد	ذكور	64	46,7%
النسبة	انثى	73	53,3%
	المجموع	137	100%

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS)

والشكل ادناه يوضح نتائج المستجيبين من افراد المجتمع بحسب الجنس:

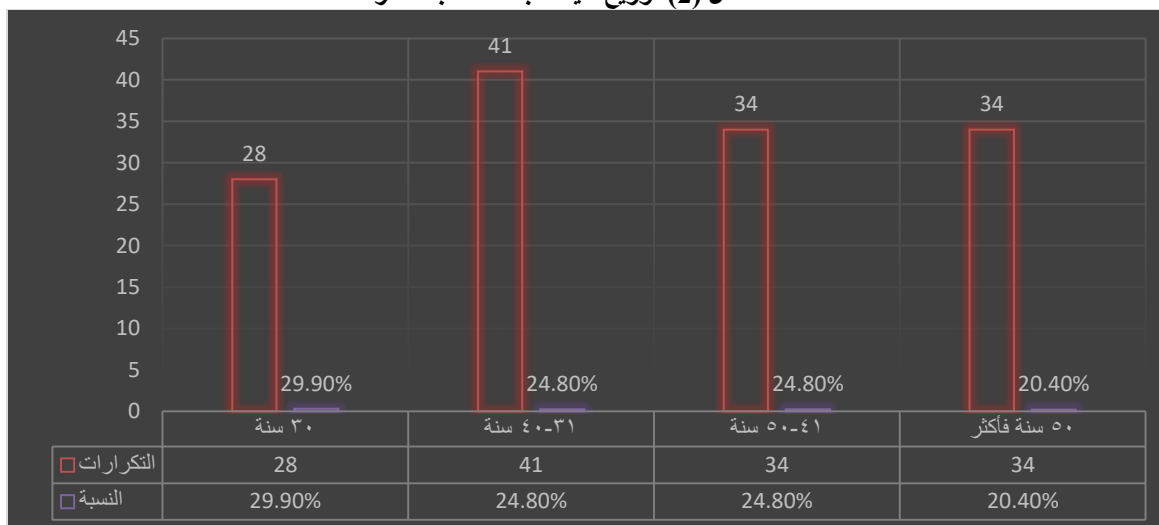
الشكل (1) توزيع عينة البحث حسب الجنس



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS)

2- توزيع افراد عينة البحث حسب العمر: يوضح الشكل (1)، إن أغلبية عينة البحث الذين شملتهم الاستبانة من الفئة العمرية (31-40) سنة وبنسبة بلغت (29.9%) ثم يليه الفئتين (41-50 سنة) و(50 سنة فأكثر) بنسبة (8,24%) واخيراً الفئة العمرية (30 سنة) بنسبة (4,20%).

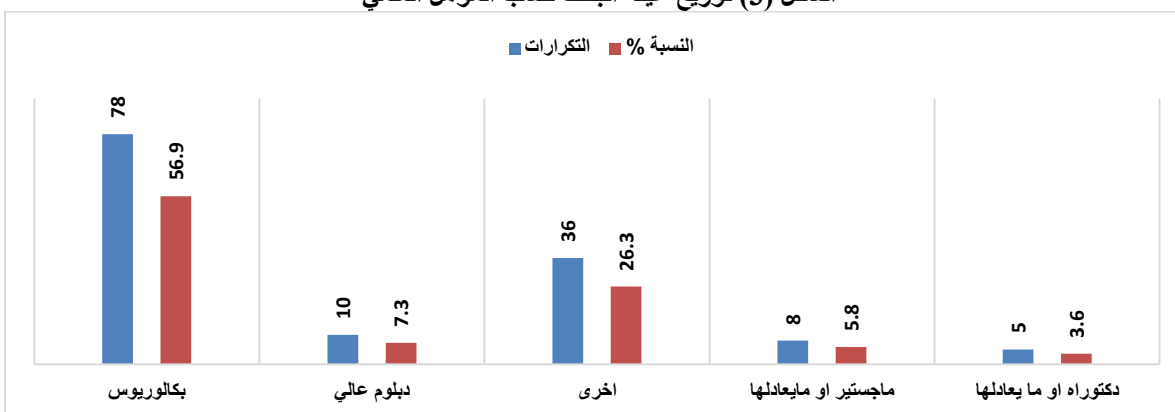
الشكل (2) توزيع عينة البحث حسب العمر



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS)

3. توزيع افراد عينة البحث حسب المؤهل العلمي: يوضح الشكل (3)، إن أغلبية عينة البحث الذين شملتهم الاستبانة وبنسبة بلغت (9,56%) من حملة البكالوريوس، ويليه حملة الشهادات الاخرى بنسبة (26,3%)، ثم يليه حملة شهادة الدبلوم العالي بنسبة (3,7%) وبعدها حملة شهادة الماجستير بنسبة (5,8%)، واخيرا الدكتوراه بنسبة (3,6%).

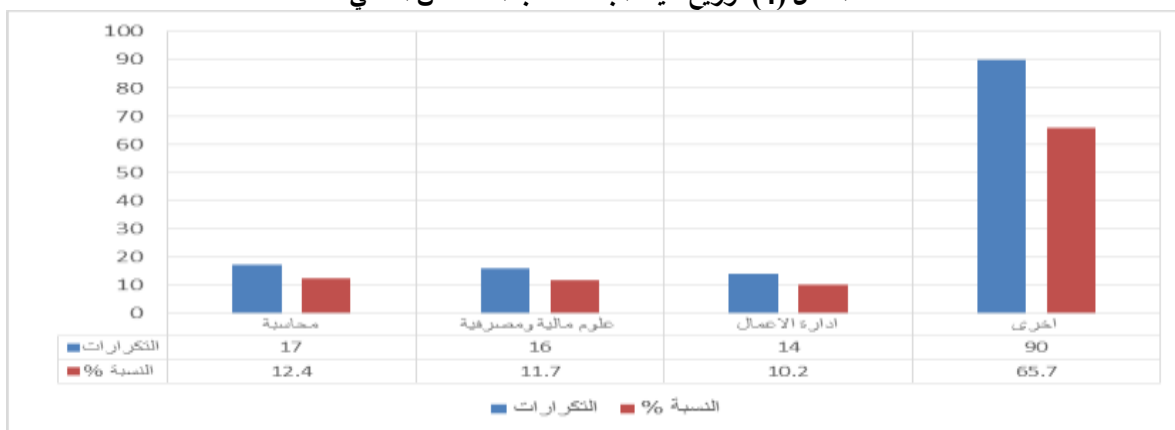
الشكل (3) توزيع عينة البحث حسب المؤهل العلمي



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS)

4. توزيع افراد عينة البحث حسب التخصص العلمي: يوضح الشكل (4)، بأن تخصص المحاسبة كان بنسبة (4,12%)، وتخصص علوم مالية ومصرفية بنسبة (7,11%)، وتخصص ادارة الاعمال بنسبة (2,10%)، وإن أغلبية عينة البحث الذين شملتهم الاستبانة وبنسبة بلغت (7,65%) من التخصصات العلمية الأخرى.

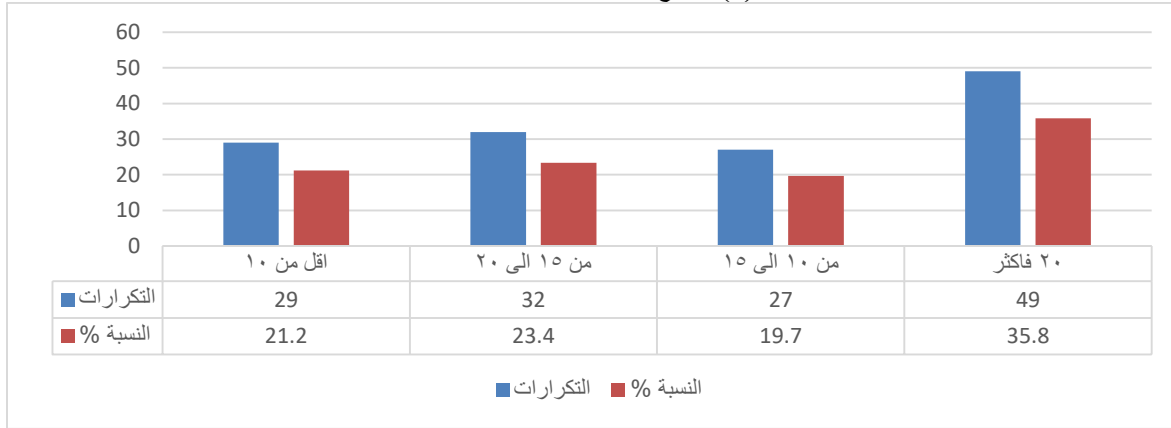
الشكل (4) توزيع عينة البحث حسب التخصص العلمي



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS)

5. توزيع افراد عينة البحث حسب مدة الخدمة: يوضح الشكل (5)، إن أغلبية عينة البحث الذين شملتهم الاستبانة وبنسبة بلغت (8,35%) من لديهم خدمة أكثر من 20 سنة، ويليه مدة الخدمة من (15 الى 20 سنة) وبنسبة (4,23%)، ثم يليه مدة الخدمة من (اقل من 10 سنة) وبنسبة (2,21%)، واخيرا مدة الخدمة من (10 الى 15 سنة) وبنسبة (7,19%).

الشكل (5) توزيع عينة البحث حسب مدة الخدمة



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS)

ثانياً: تحليل نتائج استجابات العينة على محاور الاستبانة

1. نتائج استجابات العينة على محور الحوكمة. البعد الأول: المسائلة. وفقاً لأنموذج البحث الفرضي جرى اعتماد بعد المسائلة كأحد أبعاد الحوكمة، إذ يظهر الجدول (4) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والتكرارات والأهمية النسبية للفقرات ومستوى الإجابة لآراء العينة المبحوثة إذ أوضحت النتائج ان اعلى قيمة كانت عند الفقرة 4 والتي نصت (تحرص ادارة الصندوق على النصوص القانونية التي تتعلق بالمسائلة في حال تراجع الأداء) بوسط حسابي (3.76) بمستوى جيد وبانحراف معياري (0.887) أما ادنى قيمة كانت عند الفقرة 1 والتي نصت (تعترف ادارة الصندوق بالمسؤولية عن الأفعال والقرارات والسياسات التي يمكن من خلالها الكشف عن الإهمال) بوسط حسابي (3.45) بمستوى جيد وبانحراف معياري (1.098)، اما باقي الفقرات فتراوحت بين القيمتين المذكورتين. اما اجمالاً فقد حقق بعد (المسائلة) وسط حسابي بلغ (3.6194) بمستوى جيد وبانحراف معياري (0.61525).

المبحث الثاني / تحليل نتائج الاستبيان واختبار فرضيات البحث

المطلب الاول، وصف عينة البحث واختبار فقرات استبانة الاستبيان، يناقش هذا الجزء مجتمع وعينة البحث، بجانب فحص واختبار استبانة الاستبيان من حيث صلاحيتها وجاهزيتها للتحليل من خلال استخدام مقاييس اختبار احصائية خاصة بهذا الشأن بهدف الوصول للنتائج المتوقعة.

اولاً، وصف مجتمع وعينة البحث، بحسب طبيعة البحث ومتغيراته، تم اختيار الهيئة العامة للضرائب مجتمعاً لهذا البحث، ويعد الوصول الى كل افراد مجتمع البحث والتواصل معهم امراً في غاية الصعوبة وبسبب قيود التكلفة والوقت ايضاً، فقد تم اختيار عينة ملائمة من مجتمع البحث ثم تم توزيع استبانة الاستبيان عليها بهدف الوصول الى بيانات حقيقية تثبت العلاقة العلمية بين متغيرات الدراسة. وتمثلت العينة في 140 فرداً من (مدراء الاقسام والفروع ومسؤولي الشعب ومخمنين ومدققين وموظفين اخرين) من المقر الرئيسي للهيئة الى جانب 8 فروع هي (الاعظمية، الحرية، كرخ الاطراف، كرخ المركز البياع بابل، المحاويل، وفرع المسيب). حيث تم توزيع 150 استبانة لعينة البحث المشار اليها مسبقاً، بلغت عدد الاستبانات المستردة منها 143 استبانة اي بنسبة استرداد بلغت 95%، فيما تم اهمال 3 استبانات لعدم جاهزيتها للتحليل واخذ 140 استبانة لغرض اخضاعها للتحليل الاحصائي.

(n=140) جدول (1) وصف عينة البحث

ت	الفقرات	الفئات	العدد	النسبة المئوية
1	التحصيل الدراسي	دكتوراه	1	0.7
		ماجستير	4	2.8
		دبلوم عالي	1	0.7
		بكالوريوس	89	63.6
		دبلوم فني	33	23.6
		اعدادية	12	8.6
	المجموع		140	%100
2	التخصص العلمي	محاسبة	33	23.6
		مالية ومصرفية	2	1.4
		ادارة اعمال	30	21.4
		اقتصاد	14	10
		احصاء	9	6.4
		قانون	14	10
		علوم حاسبات	7	5
		هندسة حاسبات	6	4.3
		تربية	4	2.9
		اخرى	21	15
			المجموع	
3	المستوى الوظيفي	مدير عام	2	1.4
		مدير قسم	4	2.9
		مدير فرع	4	2.9
		مدير شعبة	21	15
		مدير وحدة	3	2.1
		مخمن	52	37.1
		مدقق	27	19.3
		كاتب	13	9.3
		اخرى	14	10
			المجموع	
4	عدد سنوات الخبرة الوظيفية	5-1 سنة	6	4.3
		10-6 سنة	9	6.4
		15-11 سنة	35	25
		20-16 سنة	20	14.3
		21 سنة فأكثر	70	50
	المجموع		140	%100
5	المعلومات المتوافرة عن الحكومة الالكترونية	عالية جدا	1	0.7
		عالية	30	21.4
		متوسطة	55	39.3
		بسيطة	35	23.6
		لا توجد	21	15
	المجموع		140	%100
6	عدد الدورات والورش التدريبية في مجال الحاسوب والانترنت في السنوات الخمسة الاخيرة	يوجد	38	25.7
		لا يوجد	104	74.3
			140	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاستبيان

بناء على نتائج الجدول (1)، سنحلل الفقرات الاكثر تأثيرا في نتائج البحث، وهي:

- **التخصص العلمي:** اتضح انه هناك تنوع في التخصصات العلمية ذات الصلة بالضرائب، حيث تجاوزت هذه التخصصات نسبة 50% بالمجمل وهذا مؤشر ايجابي، الا انه هناك فجوة في جانب التخصصات ذات الصلة بالحكومة الالكترونية حيث بلغت نسبة هذه التخصصات حوالي الـ 10% (علوم حاسبات 5% وهندسة حاسبات 4.3%)، وهذا مؤشر سلبي يدل على نقص الخبرات التكنولوجية في الهيئة، مما يحتم على اصحاب القرار في وزارة المالية والهيئة العامة للضرائب تحديدا بان يستقطبوا متخصصين في مجال الحكومة الالكترونية.

- **المعلومات المتوافرة عن الحكومة الالكترونية:** نلاحظ من النسب المذكورة انه اغلب افراد العينة لديهم مستويات معرفة بالحكومة الالكترونية تتراوح بين (متوسطة وبسيطة) والتي تجاوزت نسبتهم

مجتمعين حاجز 62% (39.3 و 23.6) على التوالي، فيما كانت نسبة 15% ممن لا يمتلكون اية معلومة او فكرة عن ماهية الحكومة الالكترونية، وبالتالي فان قرابة ال 78% ليس لديهم مستوى المعرفة المناسب الذي يؤهلهم لاستيعاب نظام عمل متطور مثل نظام الحكومة الالكترونية، مما يحتم على اصحاب القرار ضرورة توعية وتنضيج مستوى معرفة هذه الشريحة بشكل مكثف ومستمر حول اليات العمل الضريبي الالكتروني.

- عدد الدورات والورس التدريبية في مجال الحاسوب والانترنت في السنوات الخمسة الاخيرة:

تم تحديد فترة الخمس سنوات في هذا المحور نظرا لما تفرضه التطورات التكنولوجية ومناهج العمل الحديثة من تقادم في التكنولوجيا بسبب التغير المستمر في الادوات والتقنيات الالكترونية المستخدمة من وقت لآخر ومن بلد لآخر. فمن خلال النسب في الجدول (1) اتضح ان هناك نسبة عالية جدا (72.9) وبالبالغ عددهم 102 لا يوجد لديهم اطلاقا حتى دورة تدريبية واحدة على الاقل وهذا مؤشر يدل على ضعف الملاك الوظيفي للهيئة في مجال التكنولوجيا في مما يسمح بتمرير المخالفات وزيادة نسبة الخطأ المتعمد وغير المتعمد في العمل في ظل النظام التقليدي مما يبرر احد الاسباب الرئيسة لمعدلات التهرب العالية في الهيئة.

ثانياً، فحص واختبار فقرات استمارة الاستبيان: حتى يضمن الباحث دقة النتائج التي سيتوصل لها من دراسته، وبالتالي دقة الاستنتاجات والتوصيات، قرر اجراء الاختبارات الاتية:

1- وصف مكونات استمارة الاستبيان: يبين الجدول (2) متغيرات الدراسة الواردة في استمارة الاستبيان من حيث المتغير المستقل (الحكومة الالكترونية) وأبعادها، والمتغير التابع (التهرب الضريبي) الذي جاء كبعد احادي.

جدول (2) مكونات استمارة الاستبيان

مصدر المقياس	عدد		البعد الفرعي	المقياس
	العبارات بعد التحليل العملي الاستكشافي	العبارات قبل التحليل العملي الاستكشافي		
من اعداد الباحث اعتمادا على ادبيات الموضوع	5	5	البنية التحتية التكنولوجية	الحكومة الالكترونية
	3	5	الموارد المالية والبشرية	
	5	5	المتطلبات الادارية والتنظيمية	
	4	5	المتطلبات القانونية والتشريعية	
	5	5	الامن والخصوصية	
	22	25	الاجمالي	
من اعداد الباحث اعتمادا على ادبيات الموضوع	22	25	احادي البعد	التهرب الضريبي
	44	50		اجمالي عبارات كلا المتغيرين

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

2- تقييم جودة البيانات: حتى يضمن الباحث جودة البيانات التي سوف يتحصل عليها من استمارة الاستبيان، قام بإجراء مجموعة اختبارات، وعلى النحو الاتي:

أ. الصدق الظاهري لأداة الدراسة: حتى يتمكن الباحث من اعداد مقياس الدراسة بشكل دقيق، اطلع الباحث على عدد كبير من الادبيات الخاصة بموضوع الدراسة، لكنه لم يجد مقياسا جاهزا لغرض قياس متغير الحكومة الالكترونية، والتهرب الضريبي، الامر الذي دفعه الى بناء مقياس خاص بهما، ومن ثم عرضه على خبراء في حقل الاختصاص، وتم اجراء التعديلات التي أوصوا بها كافة، لغرض ضمان دقته وصدقه في قياس متغيرات الدراسة.

ب- **التحليل العاملي الاستكشافي**. يستخدم هذا النوع من التحليل عندما لا يعرف الباحث نوع العلاقة التي تربط بين الأسئلة والمتغيرات، وبالتالي يترك الحرية للأسئلة ان تتوزع من دون الاعتماد على نظرية مسبقة. الامر الذي يمكن من اظهار عدد العوامل الحقيقية للمتغير (Hair et al:2014) وما يرتبط بتلك العوامل من اسئلة. واعتمادا على ما جاء في رأي كل من (Hair et al:1995:217) و (Field: 2009:671) يجب توافر مجموعة معايير في نتيجة هذا التحليل اهمها ان اختبار كفاية العينة (Kaiser-Meyer-Olkin) يجب ان يزيد عن (0.50)، وأن النسبة المئوية التراكمية للتباين المفسر- تعطي دلالة أكبر عندما تزيد عن (0.60). وألا تقل قيمة الجذر الكامن عن الواحد عدد صحيح. وزيادة تشبعات الفقرات عن (0.40) حتى تكون ذات دلالة إحصائية.

- **اختبار التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير الحكومة الالكترونية**، حسب طريقة المكونات الأساسية (Principal Component Analysis) (PCA) وطريقة فيرمكس للتدوير المتعامد (Orthogonal Rotation-Varimax) حقق متغير الحكومة الالكترونية خمسة ابعاد و (22) سؤال، حيث تم حذف ثلاث اسئلة. علما ان مقياس (Kaiser-Meyer-Olkin) لكفاية العينة بلغت قيمته (0.87) وهي اعلى من القيمة المقبولة للمقياس والبالغة (0.50) (Kaiser:1974). اما قيمة اختبار (Bartlett's) فلقد كانت (2203) بدرجة حرية (300) ومستوى معنوية (1%).

جدول (3) نتائج التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير الحكومة الالكترونية

الامن والخصوصية	المتطلبات القانونية والتشريعية	المتطلبات الإدارية والتنظيمية	الموارد المالية والبشرية	البنية التحتية التكنولوجية	
				0.783	1
				0.821	2
				0.795	3
				0.777	4
				0.646	5
			0.775		6
			0.821		7
			0.577		8
					9
					10
		0.586			11
		0.719			12
		0.815			13
		0.742			14
		0.597			15
	0.751				16
	0.755				17
	0.743				18
	0.406				19
					20
					21
0.818					22
0.793					23
0.716					24
0.650					25
0.628					25
1.27	1.41	1.96	2.13	9.84	الجذر الكامن
5.08	5.67	7.82	8.54	39.39	نسبة التباين %
					النسبة التراكمية %
					66.5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

- **اختبار التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير التهرب الضريبي**: حقق متغير التهرب الضريبي بعد واحد وبعده (22) سؤال، حيث تم حذف ثلاث اسئلة. علما ان مقياس (Kaiser-Meyer-Olkin) لكفاية العينة بلغت قيمته (0.87) وهي اعلى من القيمة المقبولة للمقياس والبالغة

(0.50)(Kaiser:1974). اما قيمة اختبار (Bartlett's) فلقد كانت (2203) بدرجة حرية (300) ومستوى معنوية (1%)

جدول (4) نتائج التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير التهرب الضريبي

الأسئلة	التهرب الضريبي
1	حذفت من التحليل
2	0.463
3	0.645
4	0.495
5	0.664
6	0.582
7	0.677
8	0.672
9	0.657
10	0.569
11	0.642
12	0.583
13	0.571
14	0.673
15	0.457
16	0.496
17	حذفت من التحليل
18	0.525
19	0.512
20	حذفت من التحليل
21	0.622
22	0.592
23	0.652
24	0.744
25	0.722
الجذر الكامن	10.23
نسبة التباين %	60.1
النسبة التراكمية للتباين %	60.1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

3- اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة: من اجل تحديد نوع الاختبارات الإحصائية التي سيتم اخضاع البيانات المتحصلة من استمارة الاستبيان لها، وهل هي اختبارات معلمية او لا معلمية، قام الباحث وكما يوصي (Field، 2009:139) لتحديد فيما اذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ام لا باحتساب قيم الالتواء (Skewness) والتفرطح (Kurtosis) فاذا كانت محصورة بين (±1.96) فان المتغير يتبع التوزيع الطبيعي.

جدول (5) اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

Kurtosis	Skewness	البعد
-0.920	0.152	البنية التحتية التكنولوجية
-0.570	0.157	الموارد المالية والبشرية
-0.915	-0.025	المتطلبات الإدارية والتنظيمية
-0.786	0.078	المتطلبات القانونية والتشريعية
-0.783	0.020	الامن والخصوصية
-0.900	0.070	الحكومة الالكترونية
-0.990	-0.087	التهرب الضريبي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول (5) ان جميع قيم الالتواء والتفرطح تقع ضمن المدى المقبول لاعتبارها تتبع التوزيع الطبيعي. ولغرض التأكد أكثر من هذه المعلمة الإحصائية، اخضع الباحث البيانات الاجمالية لكل من الحكومة الالكترونية والتهرب الضريبي الى اختبار (Kolmogorov-Smirnov) الذي يعد من اشهر الاختبارات الإحصائية للتأكد من اعتدالية التوزيع الطبيعي، وكانت النتيجة كما في الجدول (6).

جدول (6) اختبار (Kolmogorov-Smirnov)

مستوى المعنوية	قيمة الاختبار	البعد
0.096	0.070	الحكومة الالكترونية
0.20	0.063	التهرب الضريبي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ ان مستوى معنوية اختبار (Kolmogorov-Smirnov) لكلا المتغيرين كانت اكبر من (5%) الامر الذي يؤكد للباحث ان بيانات المتغيرين تخضعان للتوزيع الطبيعي، مما يعني البيانات قابلة للتحليل المعلمي.

4- صدق وثبات أداة قياس الدراسة: من اهم المقاييس المستخدمة في قياس ثبات الاستبانة وأكثرها شهرة هو مقياس (Cronbach's Alpha)، فاذا بلغت قيمة الاختبار المذكور اقل من (0.60) فان ذلك يعد مؤشرا على ضعف ثبات المقياس المستخدم، في حين يعد ثبات المقياس مقبولا في حال تعديده نسبة (0.70)، فيما تعد نسبة ثباته جيدة اذا بلغت (0.80) فاكثُر (Sekrana، 2003:311). اما الصدق (Validity) هو ان مقياس الدراسة يقيس فعلا ما تم وضعه لقياسه، بمعنى اخر هل ان المقياس يقيس الظاهرة تحت الدراسة وليس شيء اخر (Sekrana، 2003:206)، ولقياس الصدق رياضيا فانه يساوي الجذر التربيعي لمعامل الثبات (عبد الفتاح، 2008: 565) ويوضح الجدول (7) قيم معامل الثبات والصدق لمتغيرات الدراسة.

جدول (7) قيم معامل الثبات والصدق لأبعاد متغيرات الدراسة

ت	الأبعاد	قيم معامل Cronbach's Alpha	قيم معامل الصدق Validity
1	البنية التحتية التكنولوجية	0.88	0.94
2	الموارد المالية والبشرية	0.75	0.87
3	المتطلبات الإدارية والتنظيمية	0.87	0.93
4	المتطلبات القانونية والتشريعية	0.82	0.91
5	الامن والخصوصية	0.88	0.94
6	الحكومة الالكترونية	0.93	0.96
7	التهرب الضريبي	0.91	0.95

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول (7) ان كافة قيم معاملات الثبات (Cronbach's Alpha) وقيم الصدق سواء على المستوى الفرعي او الكلي ضمن الحدود المقبولة احصائيا مما يعني ان المقياس المستخدم لقياس فقرات الدراسة تتمتع بثبات وصدق عاليين.

المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة وتحليلها وتفسيرها. بهدف معرفة مدى ادراك توافر متغيرات الدراسة في مجتمع الدراسة (الهيئة العامة للضرائب) حلل الباحث إجابات افراد عينة الدراسة من خلال تحليل الأوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية وشدة الإجابة، علما ان الباحث اعتمد الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3) لغرض معرفة مدى ادراك عينة الدراسة لتوافر أي سؤال من أسئلة الاستبانة، ومن ثم تحليل مدى توافر البعد ومن ثم المتغير.

أولا: تحليل وتفسير استجابات افراد عينة البحث بخصوص المتغير المستقل الحكومة الالكترونية بهدف معرفة مدى توافر مستلزمات تطبيق الحكومة الالكترونية في الهيئة العامة للضرائب، قام الباحث بتحليل استجابات افراد عينة الدراسة فيما يخص اسئلة المتغير المذكور من حيث الوسط الحسابي الموزون وشدة الإجابة والانحراف المعياري.

1- **البنية التحتية التكنولوجية:** يتبين من الجدول (8) ان الهيئة العامة للضرائب تفتقر وبشكل كبير الى بنية تحتية وتكنولوجية تدعم تطبيق الحكومة الالكترونية. ويلاحظ ان هناك نوعاً من

التشتت في إجابات عينة الدراسة حول البعد اذ بلغت قيمة الانحراف المعياري (1.22)، ولقد نال البعد المذكور شدة إجابة جيدة بلغت (47.11%). لقد كانت أكثر الاسئلة اسهاما في اضعاف هذا البعد السؤال (1) الذي يقيس توافر بنى تحتية من حواسيب وبرمجيات تتلائم مع تطبيق الحكومة الالكترونية. اما السؤال (2) فقد ساهم بشكل اكبر من غيره في تعزيز هذا البعد مما يعني فعليا ضعف توافره في الهيئة. جدول (8) تحليل استجابات افراد العينة لبعد البنية التحتية التكنولوجية (n=140)

ت	العبارة	الوسطالحسابي	شدةالإجابة%	الانحراف المعياري
1	يتوافر لدى الهيئة بنى تحتية تكنولوجية متكاملة من حواسيب وبرمجيات تلائم متطلبات الحكومة الالكترونية	2.15	43.00	1.12
2	يتوافر لدى الهيئة مجموعة من البرمجيات التي تعتمد في انشاء قواعد البيانات وتحديثها بشكل مستمر	2.51	50.29	1.28
3	تعتمد الهيئة شبكة معلومات داخلية لضمان اتساقية تبادل المعلومات والتعاون المشترك بين اقسامها وتشكيلاتها ذات العلاقة.	2.44	48.71	1.30
4	الموقع الالكتروني الرسمي لدى الهيئة مزود بأحدث التقنيات ويوفر سرعة الاستجابة لاستفسارات الزائرين	2.35	47.00	1.19
5	توفر الهيئة وسائل تضمن استمرار عمل الحكومة الالكترونية على مدار اليوم.	2.33	46.57	1.17
	البنية التحتية التكنولوجية	2.36	47.11	1.22

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

2- الموارد المالية والبشرية: من تحليل الجدول (9) يستدل الباحث ان الهيئة العامة للضرائب تفتقر وبشكل كبير الى الموارد المالية والبشرية اللازمة لتطبيق الحكومة الالكترونية. لقد كانت أكثر الاسئلة اسهاما في اضعاف هذا البعد السؤال (6) الذي يقيس توافر الدعم اللازم لتقديم خدمات ضريبية ذات جودة. اما السؤال (3) فقد ساهم بشكل اكبر من غيره في تعزيز هذا البعد مما يعني فعليا ضعف توافره في الهيئة العامة للضرائب. اما الأسئلة 9 و10 فقد حذفت من التحليل مما يدل على ضعف تطبيقها بشكل كبير جدا في الهيئة.

جدول (9) تحليل استجابات افراد العينة لبعد الموارد المالية والبشري (n=140)

ت	العبارة	الوسطالحسابي	شدةالإجابة%	الانحراف المعياري
6	يتوافر مستوى مناسب من التمويل يدعم تقديم خدمات ضريبية على مستوى عالي ومواكبة الهيئة للتطورات التكنولوجية الحديثة على مستوى العالم.	2.15	43.00	1.09
7	توجد تخصيصات مالية مناسبة لإجراء الصيانة الدورية للأجهزة الالكترونية لضمان كفاءتها في العمل.	2.31	46.14	1.17
8	تمتلك الهيئة موارد بشرية متخصصة وكفوة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	2.62	52.43	1.26
9	تهتم الهيئة بتدريب وتأهيل ملاكاتها الوظيفية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.			
10	تسعى الهيئة الى استقطاب عاملين متخصصين وذوي خبرة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.			
	الموارد المالية والبشرية	2.36	47.19	1.19

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

3- المتطلبات الإدارية والتنظيمية: من تحليل الجدول (10) يستدل الباحث ان الهيئة العامة للضرائب تفتقر وبشكل كبير الى المتطلبات الإدارية والتنظيمية اللازمة لتطبيق الحكومة الالكترونية. لقد كانت أكثر الاسئلة اسهاما في اضعاف هذا البعد السؤال (14) الذي يقيس جهود الهيئة العامة للضرائب في مسالة رفع وعي المواطنين بخصوص خدماتها التي تقدمها للمواطنين. اما السؤال (12) فقد ساهم بشكل اكبر من غيره في تعزيز هذا البعد مما يعني فعليا ان هذا الترحيب لا يود ما يدعمه على ارض الواقع من خطوات فعلية.

جدول (10) تحليل استجابات افراد العينة لبعد المتطلبات الإدارية والتنظيمية (n=140)

ت	العبارة	الوسطالحسابي	شدةالإجابة%	الانحراف المعياري
11	تمتلك الهيئة رؤية حقيقية وجادة تنطلق من خلالها الى التحول الرقمي مستقبلا.	2.55	51.00	1.25
12	يحظى مشروع الحكومة الالكترونية بدعم وترحيب الإدارة العليا.	2.76	55.29	1.39
13	هنالك استراتيجية تعاون وشراكة فعالة لدى الهيئة مع قطاعات المجتمع الأخرى والقطاع الخاص	2.53	50.57	1.31
14	تعمل الهيئة على رفع مستوى الوعي للمواطنين عن طريق عقد ندوات ومؤتمرات تستهدف من خلالها توضيح طبيعة الخدمات التي تقدمها.	2.45	49.00	1.32
15	تمتلك الهيئة بالتعاون مع وسائل الاعلام الوطنية خطة تسويقية للترويج لمشروع نظام ضريبي قائم على تقنيات الحكومة الالكترونية.	2.46	49.14	1.33
	المتطلبات الإدارية والتنظيمية	2.55	51.00	1.32

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

4- المتطلبات القانونية والتشريعية، من تحليل الجدول (11) يستدل الباحث ان الهيئة العامة للضرائب تفتقر وبشكل كبير الى وجود المتطلبات القانونية والتشريعية اللازمة لتطبيق الحكومة الالكترونية، علما ان هذا الموضوع فعليا خارج حدود صلاحية الهيئة ويتطلب تدخل تشريعي. لقد كانت اكثر الاسئلة اسهاما في اضعاف هذا البعد السؤال (16) الذي يقيس وجود نظام قانوني وتشريعي مناسب وداعم لينا حكومة الكترونية كفؤة. اما السؤال (17) فقد ساهم بشكل اكبر من غيره في تعزيز هذا البعد مما يعني فعليا ان هناك ادراك من قبل الموظفين لصعوبة وخطورة التلاعب ببيانات الحكومة الالكترونية ، الامر الذي يمكن ان يحد بشكل كبير من الفساد المالي والاداري.

جدول (11) تحليل استجابات افراد العينة لبعد المتطلبات القانونية والتشريعية (n=140)

ت	العبارة	الوسط الحسابي	شدة الإجابة %	الانحراف المعياري
16	يتوافر نظام قانوني وتشريعي مناسب وداعم لبناء حكومة الكترونية كفؤة.	2.31	46.14	1.12
17	يتوافر الوعي القانوني لدى العاملين في الهيئة بالعقوبات التي قد يتعرضون لها في حال تلاعبهم بتقديم الخدمة الحكومية الالكترونية.	2.48	49.57	1.27
18	تتوافر تشريعات خاصة في كيفية الاستخدام الالكتروني للخدمات والبيانات والمعلومات.	2.37	47.43	1.17
19	يوجد بنود تشريعية تعترف بالبصمات الالكترونية والتوقيعات الالكترونية والوثائق الالكترونية.	2.44	48.71	1.24
20	التشريعات الضريبية القائمة قادرة على ان تتكيف بما يتلائم مع تطبيق الحكومة الالكترونية			حذفت من التحليل
	المتطلبات القانونية والتشريعية	2.40	47.96	1.20

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

5- الامن والخصوصية، من تحليل الجدول (12) يستدل الباحث ان الهيئة العامة للضرائب تفتقر وبشكل كبير الى وجود منظومة امنية لازمة لتطبيق الحكومة الالكترونية، تضمن امن التعاملات المالية وخصوصيتها، علما ان هذا الموضوع مرتبط أصلا باستحداث العمل بالحكومة الالكترونية. لقد كانت اكثر الاسئلة اسهاما في اضعاف هذا البعد السؤال (24) الذي يقيس استخدام الهيئة العامة للضرائب أنظمة حماية الكترونية للتصدي لعمليات الاختراق والقرصنة اما السؤال (22) فقد ساهم بشكل اكبر من غيره في تعزيز هذا مما يعني فعليا ان هناك ادراك من قبل الموظفين ان الهيئة لا توثق الكترونيا بيانات المكلفين.

جدول (12) تحليل استجابات افراد العينة لبعد الامن والخصوصية (n=140)

ت	العبارة	الوسط الحسابي	شدة الإجابة %	الانحراف المعياري
21	يتوافر لدى الهيئة استراتيجية امنية تضمن الحفاظ على السرية والخصوصية لقواعد بيانات المكلفين.	2.65	53.00	1.31
22	تستخدم الهيئة أنظمة ارسفة الكترونية لحفظ وتخزين بيانات المكلفين.	2.71	54.14	1.31
23	تسعى الهيئة الى توعية ملاكاتها الوظيفية بشكل متواصل حول القضايا المتعلقة بأمن المعلومات.	2.67	53.43	1.21
24	تستخدم الهيئة أنظمة حماية الكترونية حديثة للتصدي الى عمليات الاختراق والقرصنة المعلوماتية في حال حدوثها.	2.37	47.43	1.18
25	تعمل الهيئة على تعزيز ثقة المواطنين بحماية معلوماتهم وخصوصيتها من خلال الضمانات التي تقدمها لهم.	2.44	48.86	1.25
	الامن والخصوصية	2.57	51.37	1.26
	الحكومة الالكترونية	2.46	49.13	1.25

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

وبشكل عام حقق متغير الحكومة الالكترونية وسطا حسابيا موزونا بلغ (2.46) بانحراف معياري (1.25) وهو ما يدل على ضعف اتساق إجابات افراد عينة الدراسة ، ولقد نال المتغير شدة إجابة جيدة (49.13%). وبين الشكل ادناه مقارنة بين ابعاد المتغير الحكومة الالكترونية من حيث الأوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية. ويتبين من الشكل ان الامن والخصوصية جاء بالمرتبة الأولى من حيث قوة ادراك توافره في الهيئة العامة للضرائب ، يليه بعد المتطلبات الإدارية والتنظيمية بالمرتبة الثانية، ثم بعد المتطلبات القانونية والتشريعية. فيما نال المرتبة الأخيرة كل من

الموارد المالية والبشرية والبنية التحتية التكنولوجية. اما من حيث قوة اتساق إجابات افراد عينة الدراسة فقد جاء بعد الموارد المالية والبشرية بالمرتبة الأولى، يليه بعد المتطلبات القانونية والتشريعية بالمرتبة الثانية، ثم بعد البنى التحتية والتكنولوجية ثالثا، وجاء بعد الامن والخصوصية بالمرتبة الرابعة، وأخيرا بعد المتطلبات الإدارية والتنظيمية.

ثانياً: تحليل وتفسير استجابات افراد عينة البحث بخصوص المتغير التابع «التهرب الضريبي»
 قام الباحث بتحليل استجابات افراد عينة الدراسة فيما يخص اسئلة المتغير التابع (التهرب الضريبي) من حيث الوسط الحسابي الموزون وشدة الإجابة والانحراف المعياري ، ان تحليل الجدول (13) يبين أن متغير التهرب الضريبي حقق وسط حسابي موزون بلغ (4.09). يستدل الباحث ان ادراك عينة الدراسة لأهمية تطبيق الحكومة الالكترونية وعناصرها في الحد من التهرب الضريبي. ويلاحظ ان هناك اتفاق كبير بين اجابات عينة الدراسة حول البعد. لقد كانت اكثر الاسئلة اسهاما في تعزيز هذا البعد السؤال (4) الذي يقيس مساهمة الدعم الي يتلقاه العاملين في انخفاض مستوى ادائهم.

جدول (13) تحليل استجابات افراد العينة لبعد التهرب الضريبي (n=140)

ت	العبارة	الوسط الحسابي	شدة الإجابة %	الانحراف المعياري
1	يسهم ضعف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زيادة حالات التهرب الضريبي.	4.05	81.00	0.92
2	عدم تبني الهيئة لنظام معلومات كفوء وفعال يساعد في حصر المكلفين يزيد من فرص التهرب الضريبي	3.85	77.00	1.19
3	تزداد فرص الفساد الاداري والمالي بزيادة الاحتكاك مع المواطنين	4.45	89.00	0.81
4	انخفاض مستوى الدعم المادي والمعنوي لموظفي الضرائب ينعكس سلبا على ادائهم لوظائفهم.	4.05	81.00	1.03
5	الايذاء الالكتروني للاقراءات الضريبية والمبالغ الضريبية المستحقة يقلل من فرص منح المعولات مقابل الصفقات الفاسدة	3.95	79.00	1.03
6	تؤمن الادارة الضريبية بان الحكومة الالكترونية بإمكانها ان تحد من اجراءات العمل الروتينية.	4.01	80.29	0.94
7	ضعف الادارة الضريبية وعجزها عن كشف وسائل التهرب تعد من الاسباب المحفزة للتهرب الضريبي	4.24	84.86	0.99
8	الاجراءات الروتينية المرهقة تزيد من تكاليف ووقت الامتثال للمكلفين.	4.08	81.57	0.95
9	عند اتمتة العمليات الضريبية يمكن توفير الوقت الذي يستغرقه الموظفون في انجاز الخدمة.	4.04	80.71	1.01
10	ضعف الاجراءات الضريبية الرادعة تفسح الطريق نحو المزيد من التهرب الضريبي.	4.03	80.57	0.99
11	انعدام الاستقرار القانوني للتشريعات الضريبية يخلق اضطرابا لدى دافعي الضرائب.	4.02	80.43	0.84
12	ضعف التنسيق والتعاون بين السلطة المالية المحلية والجهات الدولية المختصة يساهم في حدوث الازواج الضريبي.	3.80	76.00	1.09
13	ضعف وسائل الرقابة تفق عانقا في طريق الحد من التهرب الضريبي	4.22	84.43	0.91
14	ضعف الوعي والادراك للمواطنين احد الاسباب الاساسية للتهرب الضريبي.	4.16	83.29	0.93
15	نشر تعليمات وضوابط وتفاصيل العمل الضريبي بشكل مستمر على الموقع الرسمي للهيئة يزيد من فهم المواطنين لقضايا الضرائب مما يساهم في الحد من التهرب الضريبي.	4.11	82.14	1.00
16	عدم مراعاة الظروف المادية للمكلفين تزيد من ميولهم نحو التهرب الضريبي.	4.12	82.43	0.89
17	من الحجج التي تبرر التهرب الضريبي تحدث عندما ينظر الي النظام الضريبي على انه غير عادل.	3.82	76.43	1.09
18	زيادة مساحة الاقتصاد غير الرسمي يعد عاملا محفزا لزيادة حالات التهرب الضريبي.	4.10	82.00	0.93
19	تعدد طرق تقدير وتحصيل الضرائب يساهم في فقدان ثقة المكلفين بالنظام الضريبي.	4.44	88.71	0.74
20	صرامة اسلوب الجباية يخلق وضعاً نفسياً سلباً لدى المكلفين مما يزيد من حالات التهرب الضريبي	4.17	83.43	0.92
21	ضعف التوجه نحو استخدام الاساليب الحديثة في جباية الضرائب يساهم في زيادة فرص التهرب الضريبي.	4.16	83.29	0.88
22	الافتقار الي الاستقرار السياسي يعد من العوامل الاساسية في ارتفاع معدلات التهرب الضريبي.	4.04	80.71	0.92
23	سلوك دافعي الضرائب في الامتثال للمعايير الضريبية يتأثر برضاهم او عدم رضاهم عن اداء الحكومة.	4.16	83.29	0.88
24	تتبع المبيعات عن طريق استخدام الفواتير الالكترونية يحبط محاولات التجار لتزوير سجلات اعمالهم مما يؤدي الي الحد من التهرب الضريبي.	4.04	80.71	0.92
25	تسوية المعاملات التجارية نقدا تزيد من التهرب الضريبي اذ تسمح للبائع ان يخفيها بسهولة.	4.09	81.74	0.97

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

المطلب الثالث، اختبار فرضيات الدراسة

لغرض اختبار فرضية الارتباط، تم استخدام معامل الارتباط (Pearson)، علما انه سيتم الحكم على قوة علاقة الارتباط حسب قاعدة (Cohen، 1977:81)
 1- علاقة ارتباط منخفضة القوة اذا تراوحت قيمتها بين (0.10± الى 0.29±).
 2- علاقة ارتباط متوسطة القوة اذا تراوحت قيمتها بين (0.30± الى 0.49±).
 3- علاقة ارتباط قوية اذا تراوحت قيمتها بين (0.50± الى 1±).

أولاً، الفرضية الرئيسية الأولى

- (H₀) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الحكومة الالكترونية والحد من التهرب الضريبي.
 - (H₁) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الحكومة الالكترونية والحد من التهرب الضريبي.
 ولقد تفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

1- فرضية الارتباط الفرعية الأولى

- (H₀) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين البنية التحتية التكنولوجية والحد من التهرب الضريبي.
 - (H₁) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين البنية التحتية التكنولوجية والحد من التهرب الضريبي.
 جدول (14) اختبار فرضية الارتباط الفرعية الأولى

التهرب الضريبي	المتغير التابع	المتغير المستقل
-0.34	البنية التحتية التكنولوجية	
0.000	Sig.	
140	N	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول (14) ان علاقات الارتباط بين البعد الفرعي المستقل (البنية التحتية والتكنولوجية) والمتغير التابع (التهرب الضريبي) كانت عكسية ومتوسطة القوة، يستدل الباحث انه كلما اهتمت الهيئة بتعزيز البنى التحتية التكنولوجية للتحويل نحو الحكومة الالكترونية، كلما قلل ذلك من التهرب الضريبي لدى المكلفين والشركات. عليه يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى، وقبول الفرضية البديلة.

2- فرضية الارتباط الفرعية الثانية

- (H₀) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الموارد المالية والبشرية والحد من التهرب الضريبي.
 - (H₁) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الموارد المالية والبشرية والحد من التهرب الضريبي.
 جدول (15) اختبار فرضية الارتباط الفرعية الثانية

التهرب الضريبي	المتغير التابع	المتغير المستقل
-0.41	الموارد المالية والبشرية	
0.000	Sig.	
140	N	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول (15) ان علاقات الارتباط بين البعد الفرعي المستقل (الموارد المالية والبشرية) والمتغير التابع (التهرب الضريبي) كانت عكسية ومتوسطة القوة، وذات دلالة معنوية عند مستوى (1%) . يستدل الباحث انه كلما اهتمت الهيئة العامة بتعزيز مواردها المالية والبشرية نحو الحكومة الالكترونية كلما قلل ذلك من التهرب الضريبي لدى المكلفين والشركات على اختلاف أنواعها . عليه يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية، وقبول الفرضية البديلة.

3- فرضية الارتباط الفرعية الثالثة

- (H₀) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المتطلبات الإدارية والتنظيمية والحد من التهرب الضريبي.

- (H₁) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المتطلبات الإدارية والتنظيمية والحد من التهرب الضريبي.

جدول (16) اختبار فرضية الارتباط الفرعية الثالثة

التهرب الضريبي	المتغير التابع
	المتغير المستقل
-0.52	المتطلبات الإدارية والتنظيمية
0.000	Sig.
140	N

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول (16) ان علاقات الارتباط بين البعد الفرعي المستقل (الموارد المالية والبشرية) والمتغير التابع (التهرب الضريبي) كانت عكسية ومتوسطة القوة، وذات دلالة معنوية عند مستوى (1%) . يستدل الباحث انه كلما اهتمت الهيئة العامة بتعزيز مواردها المالية والبشرية نحو الحكومة الالكترونية كلما قلل ذلك من التهرب الضريبي لدى المكلفين والشركات على اختلاف أنواعها. عليه يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة، وقبول الفرضية البديلة.

4- فرضية الارتباط الفرعية الرابعة

- (H₀) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المتطلبات القانونية والتشريعية والحد من التهرب الضريبي.

- (H₁) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المتطلبات القانونية والتشريعية والحد من التهرب الضريبي.

جدول (17) اختبار فرضية الارتباط الفرعية الرابعة

التهرب الضريبي	المتغير التابع
	المتغير المستقل
-0.35	المتطلبات القانونية والتشريعية
0.000	Sig.
140	N

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول (17) ان علاقات الارتباط بين البعد الفرعي المستقل (المتطلبات القانونية والتشريعية)، والمتغير التابع (التهرب الضريبي) كانت عكسية ومتوسطة القوة، وذات دلالة معنوية عند مستوى (1%) . يستدل الباحث انه كلما اهتمت الهيئة العامة بتعزيز المتطلبات القانونية والتشريعية نحو الحكومة الالكترونية، كلما قلل ذلك من التهرب الضريبي لدى المكلفين والشركات على اختلاف أنواعها. عليه يتم رفض الفرضية الفرعية الرابعة، وقبول الفرضية البديلة.

5- فرضية الارتباط الفرعية الخامسة

- (H₀) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الامن والخصوصية والحد من التهرب الضريبي.

- (H₁) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الامن والخصوصية والحد من التهرب الضريبي.

جدول (18) اختبار فرضية الارتباط الفرعية الخامسة

المتغير التابع	المتغير المستقل
التهرب الضريبي	الامن والخصوصية
-0.31	Sig.
0.000	N
140	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول (18) ان علاقات الارتباط بين البعد الفرعي المستقل (الامن والخصوصية) والمتغير التابع (التهرب الضريبي) كانت عكسية ومتوسطة القوة، وذات دلالة معنوية عند مستوى (1%). يستدل الباحث انه كلما اهتمت الهيئة العامة بتعزيز امن وخصوصية التعاملات الالكترونية في الحكومة الالكترونية، كلما قلل ذلك من التهرب الضريبي لدى المكلفين والشركات على اختلاف أنواعها. عليه يتم رفض الفرضية الفرعية الخامسة، وقبول الفرضية البديلة. بعد ان تم اختبار الفرضيات الفرعية قرر الباحث اختبار الفرضية الرئيسية الأولى وكما في الجدول (19):

جدول (19) اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

المتغير التابع	المتغير المستقل
التهرب الضريبي	الحكومة الالكترونية
-0.50	Sig.
0.000	N
140	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول (19) ان علاقات الارتباط بين المتغير المستقل (الحكومة الالكترونية)، والمتغير التابع (التهرب الضريبي) كانت عكسية وقوية، وذات دلالة معنوية عند مستوى (1%). من التحليل المتقدم يستدل الباحث ان الحكومة الالكترونية يمكن ان تساهم وبقوة في الحد من التهرب الضريبي وبالتالي تعظيم موارد الدولة. عليه يتم رفض فرضية العدم للفرضية الرئيسية الأولى، وقبول الفرضية البديلة. بعد ان اتم الباحث اختبار الفرضية الرئيسية الأولى المتعلقة باختبار علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على المستوى الفرعي والكلي، قرر استخدام معامل الانحدار البسيط من اجل اختبار الفرضية الرئيسية الثانية التي تقيس مدى تأثير المتغير المستقل (الحكومة الالكترونية) في المتغير التابع (التهرب الضريبي).

ثانياً: الفرضية الرئيسية الثانية

- (H₀) لا تؤثر الحكومة الالكترونية بصورة معنوية في الحد من التهرب الضريبي.
 - (H₁) تؤثر الحكومة الالكترونية بصورة معنوية في الحد من التهرب الضريبي.
- ولقد تفرعت منها الفرضيات الفرعية على وفق الآتي:

1. فرضية التأثير الفرعية الأولى:

- (H₀) لا تؤثر البنية التحتية التكنولوجية في الحد من التهرب الضريبي.
- (H₁) تؤثر البنية التحتية التكنولوجية في الحد من التهرب الضريبي.

جدول (20) اختبار فرضية التأثير الفرعية الأولى

معامل التحديد R2	قيمة f المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة t المحسوبة ومستوى معنويتها	التهرب الضريبي		المتغير المعتمد
			β	α	
0.12	18.19**	-4.26**	-0.17	4	المتغير المستقل البنية التحتية التكنولوجية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

** معنوي عند مستوى 1%

يتبين من الجدول (20) الآتي:

أ- ان بعد البنية التحتية التكنولوجية تؤثر بصورة سلبية في التهرب الضريبي بمقدار (-0.17)، بمعنى اذا زادت الهيئة العامة للضرائب اهتمامها بالبنية التحتية التكنولوجية المرتبطة بتطبيق الحكومة الالكترونية بمقدار وحدة واحدة، فان التهرب سيقبل بمقدار (0.17). علما ان هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (1%)، لان قيمة (t) المحسوبة التي تقيس معنوية معامل الانحدار بلغت (-4.26) وهي معنوية عند المستوى المذكور.

ب- بلغت قيمة F (18.19) وهي قيمة معنوية عند مستوى (1%).

ت- بلغت قيمة معامل التحديد R2 (0.12) وهذا يعني ان البنية التحتية التكنولوجية تفسر ما نسبته (12%) من التغيرات التي تطرأ في الحد من التهرب الضريبي في الهيئة، اما النسبة المتبقية فتعود لمساهمة عوامل أخرى غير داخلية في النموذج.

ث- يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0)، وقبول الفرضية البديلة (H_1)، بمعنى (تؤثر البنية التحتية التكنولوجية بصورة معنوية في الحد من التهرب الضريبي).

ان معادلة الانحدار تأخذ الشكل الآتي:

الحد من التهرب الضريبي = 0.17-4 البنية التحتية التكنولوجية

2- فرضية التأثير الفرعية الثانية

- (H_0) لا تؤثر الموارد المالية والبشرية في الحد من التهرب الضريبي.

- (H_1) تؤثر الموارد المالية والبشرية في الحد من التهرب الضريبي.

جدول (21) اختبار فرضية التأثير الفرعية الثانية

معامل التحديد R2	قيمة f المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة t المحسوبة ومستوى معنويتها	التهرب الضريبي		المتغير المعتمد
			β	α	المتغير المستقل
0.17	27.8**	-5.27**	-0.36	4.11	الموارد المالية والبشرية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

**معنوي عند مستوى 1%

يتبين من الجدول (21) الآتي:

أ- ان بعد الموارد المالية والبشرية تؤثر بصورة سلبية في التهرب الضريبي بمقدار (-0.36)، بمعنى اذا زادت الهيئة العامة للضرائب اهتمامها بتوفير موارد مالية وبشرية كفوءة مرتبطة بتطبيق الحكومة الالكترونية بمقدار وحدة واحدة، فان التهرب الضريبي سيقبل بمقدار (0.36). علما ان هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (1%)، لان قيمة (t) المحسوبة التي تقيس معنوية معامل الانحدار بلغت (-5.27) وهي معنوية عند المستوى المذكور.

ب- بلغت قيمة (F) التي تقيس معنوية انموذج الانحدار (27.8) وهي قيمة معنوية عند مستوى (1%).

ت- بلغت قيمة معامل التحديد R2 (0.17) وهذا يعني ان الموارد المالية والبشرية تفسر ما نسبته (17%) من التغيرات التي تطرأ في الحد من التهرب الضريبي في الهيئة، اما النسبة المتبقية فتعود لمساهمة عوامل أخرى غير داخلية في النموذج.

ث- يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0)، وقبول الفرضية البديلة (H_1)، بمعنى (تؤثر الموارد المالية والبشرية بصورة معنوية في الحد من التهرب الضريبي).

ان معادلة الانحدار تأخذ الشكل الآتي: الحد من التهرب الضريبي = 0.36-4.11 الموارد المالية والبشرية

فرضية التأثير الفرعية الثالثة

(H_0) لا تؤثر المتطلبات الإدارية والتنظيمية في الحد من التهرب الضريبي.

(H_1) تؤثر المتطلبات الإدارية والتنظيمية في الحد من التهرب الضريبي.

جدول (22) اختبار فرضية التأثير الفرعية الثالثة

معامل التحديد R2	قيمة f المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة t المحسوبة ومستوى معنويتها	التهرب الضريبي		المتغير المعتمد المتغير المستقل
			β	α	
0.27	50.35**	-7.09**	-0.24	4.22	المتطلبات الإدارية والتنظيمية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS
**معنوي عند مستوى 1%

يتبين من الجدول (22) الآتي:

أ- ان بعد المتطلبات الإدارية والتنظيمية تؤثر بصورة سلبية في التهرب الضريبي بمقدار (-0.24) بمعنى اذا زادت الهيئة اهتمامها بهذه المتطلبات بمقدار وحدة واحدة، فان التهرب سيقبل بمقدار (0.24). علما ان هذا التأثير معنويا عند مستوى (1%)، لان قيمة (t) بلغت (-7.09) وهي معنوية عند المستوى المذكور.

ب- بلغت قيمة (F) التي تقيس معنوية انموذج الانحدار (50.35) وهي قيمة معنوية عند مستوى (1%).
ت- بلغت قيمة معامل التحديد R2 (0.27) وهذا يعني ان المتطلبات الإدارية والتنظيمية تفسر ما نسبته (27%) من التغيرات التي تطرأ في الحد من التهرب الضريبي في الهيئة العامة للضرائب، اما النسبة المتبقية فتعود لمساهمة عوامل أخرى غير داخلية في النموذج.

ث- يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0)، وقبول الفرضية البديلة (H_1)، بمعنى (تؤثر المتطلبات الإدارية والتنظيمية بصورة معنوية في الحد من التهرب الضريبي).
ان معادلة الانحدار تأخذ الشكل الآتي: الحد من التهرب الضريبي = 0.24-4.22 المتطلبات الإدارية والتنظيمية

3. فرضية التأثير الفرعية الرابعة

(H_0) لا تؤثر المتطلبات القانونية والتشريعية في الحد من التهرب الضريبي.

(H_1) تؤثر المتطلبات القانونية والتشريعية في الحد من التهرب الضريبي.

جدول (23) اختبار فرضية التأثير الفرعية الرابعة

معامل التحديد R2	قيمة f المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة t المحسوبة ومستوى معنويتها	التهرب الضريبي		المتغير المعتمد المتغير المستقل
			β	α	
0.12	19**	-4.36**	-0.23	4.03	المتطلبات القانونية والتشريعية

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS
**معنوي عند مستوى 1%

يتبين من الجدول (23) الآتي:

أ- ان بعد المتطلبات القانونية والتشريعية تؤثر بصورة سلبية في التهرب الضريبي بمقدار (-0.23)، بمعنى اذا زادت الهيئة اهتمامها بهذه المتطلبات بمقدار وحدة واحدة، فان التهرب الضريبي سيقبل بمقدار (0.23). علما ان هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (1%)، لان قيمة (t) المحسوبة التي تقيس معنوية معامل الانحدار بلغت (-4.36) وهي معنوية عند المستوى المذكور.

ب- بلغت قيمة F (19) وهي قيمة معنوية عند مستوى (1%).

ت- بلغت قيمة R2 (0.12) وهذا يعني ان المتطلبات القانونية والتشريعية تفسر ما نسبته (12%) من التغيرات التي تطرأ في الحد من التهرب الضريبي في الهيئة، اما النسبة المتبقية فتعود لمساهمة عوامل اخرى غير داخلية في النموذج.

ث- تستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0)، وقبول الفرضية البديلة (H1) بمعنى (تؤثر المتطلبات القانونية والتشريعية بصورة معنوية في الحد من التهرب الضريبي).
ان معادلة الانحدار تأخذ الشكل الاتي : الحد من التهرب الضريبي = 0.23-4.03 المتطلبات القانونية والتشريعية

4. فرضية التأثير الفرعية الخامسة

- (H0) لا تؤثر الامن والخصوصية في الحد من التهرب الضريبي.

- (H1) تؤثر الامن والخصوصية في الحد من التهرب الضريبي.

جدول (24) اختبار فرضية التأثير الفرعية الخامسة

معامل التحديد R2	قيمة f المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة t المحسوبة ومستوى معنويتها	التهرب الضريبي		المتغير المعتمد المتغير المستقل الامن والخصوصية
			β	α	
0.10	15.19**	-3.89**	-1.55	4	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS
**معنوي عند مستوى 1%

يتبين من الجدول (24) الاتي:

أ- ان بعد الامن والخصوصية تؤثر بصورة سلبية في التهرب الضريبي بمقدار (-1.55)، بمعنى اذا زادت الهيئة العامة للضرائب اهتمامها بأمن وخصوصية المعاملات المرتبطة بتطبيق الحكومة الالكترونية بمقدار وحدة واحدة ، فان التهرب الضريبي سيقبل بمقدار (1.55). علما ان هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (1%)، لان قيمة (t) المحسوبة التي تقيس معنوية معامل الانحدار بلغت (-3.89) وهي معنوية عند المستوى المذكور.

ب- بلغت قيمة (F) التي تقيس معنوية انموذج الانحدار (15.19) وهي قيمة معنوية عند مستوى (1%).

ت- بلغت قيمة معامل التحديد R2 (0.10) وهذا يعني ان الامن والخصوصية تفسر ما نسبته (10%) من التغيرات التي تطرأ في الحد من التهرب الضريبي في الهيئة، اما النسبة المتبقية فتعود لمساهمة عوامل اخرى غير داخلية في النموذج.

ث- تستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0)، وقبول الفرضية البديلة (H1)، بمعنى (يؤثر الامن والخصوصية بصورة معنوية في الحد من التهرب الضريبي).

ان معادلة الانحدار تأخذ الشكل الاتي : الحد من التهرب الضريبي = 0.155-4 الامن والخصوصية
بعد ان تم اختبار الفرضيات الفرعية، يبين الجدول (25) اختبار الفرضية الرئيسية الثانية.

جدول (25) اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

معامل التحديد R2	قيمة f المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة t المحسوبة ومستوى معنويتها	التهرب الضريبي		المتغير المعتمد المتغير المستقل الحكومة الالكترونية
			β	α	
0.25	45.18**	-6.77**	-0.37	4.34	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS
**معنوي عند مستوى 1%

يتبين من الجدول (25) الآتي:

أ- ان متغير الحكومة الالكترونية تؤثر بصورة سلبية في التهرب الضريبي بمقدار (-0.37)، بمعنى اذا زادت الهيئة العامة للضرائب اهتمامها بتطبيق الحكومة الالكترونية بمقدار وحدة واحدة، فان التهرب الضريبي سيقبل بمقدار (0.37). علما ان هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (1%)، لان قيمة (t) المحسوبة التي تقيس معنوية معامل الانحدار بلغت (-6.77) وهي معنوية عند المستوى المذكور.

ب- بلغت قيمة (F) التي تقيس معنوية انموذج الانحدار (45.18) وهي قيمة معنوية عند مستوى (1%).

ت- بلغت قيمة معامل التحديد R² (0.25) وهذا يعني ان الحكومة الالكترونية تفسر ما نسبته (25%) من التغيرات التي تطرأ في الحد من التهرب الضريبي في الهيئة، اما النسبة المتبقية فتعود لمساهمة عوامل أخرى غير داخلية في النموذج.

ث- تستدل الباحثة من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H₀)، وقبول الفرضية البديلة (H₁)، بمعنى (تؤثر الحكومة الالكترونية بصورة معنوية في الحد من التهرب الضريبي).

ان معادلة الانحدار تأخذ الشكل الآتي : الحد من التهرب الضريبي = 0.37 - 4.34 الحكومة الالكترونية

الاستنتاجات،

يتطرق هذا الجزء الى اهم الاستنتاجات الرئيسية التي تم التوصل اليها فيما يتعلق بمتغيرات البحث والعلاقة بينهما، وكما يلي:

1- ان تطبيق اي مشروع يستمد نجاحه من وجود ادارة داعمة وذات افكار استراتيجية معاصرة تواكب التطورات العالمية، فالإدارة الضريبية العراقية ومن خلفها، في ظاهريهم يرحبون في التحول الالكتروني للنظام الضريبي، الا انه في حقيقة الامر لا توجد رؤية او خطوات فعلية ملموسة على ارض الواقع، بسبب استفادة بعض الجهات المتنفذة من استمرار هيكل النظام الضريبي الحالي بهذا الشكل.

2- تفتقر الهيئة العامة للضرائب وبشكل كبير الى متطلبات البنى التحتية التكنولوجية التي تدعم التحول الناجح نحو تطبيق الحكومة الالكترونية في مفاصل واروقة الهياكل التنظيمية التابعة لها فمن خلال المعايضة الميدانية للباحث وجد ان المقر الرئيسي للهيئة وبعض فروعها يمتلكون امكانات تكنولوجية متواضعة جدا، في حين معظم الفروع الاخرى لا تملك حتى الحد الأدنى من هذه المتطلبات، وهو ما عززته نتائج المبحوثين في استمارة الاستبيان حيث بلغ الوسط الحسابي لهذا البعد (2.36) وهو اقل من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3).

3- ضعف التنسيق والتعاون المشترك بين الهيئة العامة للضرائب ومؤسسات القطاع العام، بما فيها الجهات الرقابية، والقطاع الخاص، والمجتمع الدولي، والذي من شأنه توحيد الجهود وبناء العلاقات المثمرة لتنفيذ نظام ضريبي الكتروني يحد من التهرب الضريبي ويعزز من مكانة البلد اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وتقنيا.

4- تعاني الهيئة من ضعف كبير جدا في توافر الكوادر البشرية المتخصصة في مجال ICT والتي من شأنها التكيف مع اساليب العمل الحديثة، وهو ما أكدته نتائج المبحوثين، فبناء على نتائج اختبار التحليل العاملي الاستكشافي تم حذف الفقرتين 9 و 10 من هذا البعد، (تم حذفهم تلقائيا) نتيجة للاتفاق الكبير في اجابات عينة البحث على ضعف حاد في توافر هذه المتطلبات في الهيئة، الامر الذي لم يؤهل الفقرتين للدخول في اطار التحليل الاحصائي.

5- رغم توفر الامكانية المادية لدى وزارة المالية بما فيها الهيئة العامة للضرائب، لضخها في مشروع ضخمة مثل الحكومة الالكترونية من شأنه ان يدعم التحول الالكتروني للنظام الضريبي، الا انه العائق الرئيسي. يتمثل في غياب التخطيط المالي المنتج وعدم تخصيص المبالغ الملائمة لتنفيذ هذا المشروع بنجاح.

6- تفتقر الهيئة الى المتطلبات القانونية والتشريعية التي بإمكانها توفير مناخ تشريعي داعم لتطبيق الحكومة الالكترونية، فضلا عن ان التشريعات الحالية التي تنظم عمل الهيئة تعد غير مؤهلة لإنجاز هذا التحول بنجاح.

7- اظهرت نتائج التحليل الاحصائي ان توفير متطلبات الامن والخصوصية تعد عاملا رئيسا لنجاح مبادرات الحكومة الالكترونية في الهيئة العامة للضرائب، فمدى توفرها يعد مؤشرا لوعي المكلفين وثقتهم في التعامل مع الهيئة الكترونيا بما يكفل حماية معلوماتهم وخصوصيتهم وكل ما يتعلق بسلامة انشطتهم.

8- اشارت نتائج التحليل الاحصائي الى ان احد الاسباب الرئيسية لزيادة حالات التهرب الضريبي هو ضعف استخدام ICT بشكل كبير في هيكل ونظام عمل الهيئة، تم تعزيز هذا الاستنتاج بناء على نتائج اجابات المبحوثين الذين كانوا مؤيدين بشدة على ضعف هذا الجانب (الامر الذي ادى الى قيام اختبار التحليل العملي الاستكشافي بحذف الفقرة رقم 1 من محور التهرب الضريبي) وبالتالي عدم خضوعها لنسب التحليل الاحصائي.

9- النظام الضريبي التقليدي المتبع في الهيئة يتطلب مزيدا من الاحتكاك بين موظفيها والمكلفين لإتمام المعاملات، مما يتسبب في زيادة الزخم والتشويش على اداء موظفي الهيئة مما يزيد من حالات الخطأ والسهو، فضلا عن ان هذا الاحتكاك يساعد في تمرير صفقات الفساد وارتفاع حالات التهرب الضريبي.

10- ان اتمتة العمليات الضريبية في الهيئة العامة للضرائب يحقق مزايا عديدة لكل من الموظفين والمكلفين عن طريق استخدام وسائل الدفع والايدياع الالكتروني، يمكن تخفيض وقت وتكلفة انجاز المعاملات اضافة الى زيادة معدلات الامتثال والحد من حالات الفساد والتهرب الضريبي. وهو ما عززته اجابات المبحوثين في عدة فقرات من محاور الاستبيان خصوصا في الفقرتين 5 و 9 من محور التهرب الضريبي.

11- بناء على نتائج المبحوثين حول الفقرة رقم 25 والاخيرة ضمن محور التهرب الضريبي، تبين ان الاقتصاد النقدي (تسوية مستحقات المعاملات التجارية نقدا) يوفر الثغرات التي يمكن من خلالها التهرب الضريبي، فغالبا ما يلجأ التجار الى تحفيز عملائهم لتسديد مستحقاتهم نقدا مقابل خصومات او تخفيضات تمنح لهم من التجار.

12- اظهرت نتائج التحليل ان هناك علاقة ارتباط عكسية وقوية قيمتها (-0.50) وذات دلالة معنوية عند مستوى 1% بين المتغير المستقل (الحكومة الالكترونية) والمتغير التابع (التهرب الضريبي). وهو الامر الذي ادى الى رفض فرضية العدم H_0 للفرضية الرئيسية الاولى وقبول الفرضية البديلة H_1 .

13- كذلك اظهرت نتائج التحليل ان الحكومة الالكترونية تؤثر بصورة سلبية معنوية في التهرب الضريبي بمقدار (-0.37)، اي انه لو زادت الهيئة العامة للضرائب اهتمامها بتوفير متطلبات الحكومة الالكترونية بمقدار وحدة واحدة فأنها ستقلل من التهرب الضريبي بمقدار (0.37). يستدل الباحث من هذا التحليل رفض فرضية العدم H_0 للفرضية الرئيسية الثانية وقبول الفرضية البديلة H_1 .

14- من خلال نتائج التحليل الاحصائي يمكن الاستنتاج بان توفير متطلبات الحكومة الالكترونية في الهيئة بالمستوى الملائم يساهم بقوة في الحد من التهرب الضريبي وبالتالي يعزز الإيرادات العامة

للدولة. الا انها ليست الحل الجذري للقضاء على التهرب الضريبي، حيث بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2=25\%$)، وهو ما معناه ان الحكومة الالكترونية تفسر نسبة 25% من التغيرات التي تطرأ على الحد من التهرب في الهيئة اما النسبة المتبقية والبالغة 75% فتعود لمساهمة عوامل اخرى غير داخلية في النموذج.

التوصيات

استكمالا لما تم تحليله واستنتاجه، وبعد تشخيص نقاط القوة والضعف فيما يخص متغيرات البحث في الهيئة العامة للضرائب، تم تقديم بعض التوصيات وبرزها:

1- ضرورة تكثيف الاهتمام والجهود الحكومية لوضع استراتيجية قابلة للتطبيق تهدف الى تشخيص التحديات وتوفير المتطلبات المناسبة لتطبيق الحكومة الالكترونية في هياكل ادارة المؤسسات والوزارات لا سيما الهيئة العامة للضرائب كونها احدى اهم تشكيلات وزارة المالية، ويمكن للحكومة الاستعانة بالمختصين من داخل وخارج العراق اضافة الى التجارب العالمية (العربية والاجنبية) الناجحة في مجال الحكومة الالكترونية للاستشارة والاسترشاد بها.

2- يترتب على السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية بما فيها ادارة الهيئة العامة للضرائب تنسيق الجهود لإعادة النظر في التشريعات الضريبية اما بتعديل بعض فقراتها او استحداث قوانين وضوابط جديدة بهدف تهيئة المناخ التشريعي الملائم الذي يعتبر اطارا مرجعيا لكلا من موظفي الهيئة والمكلفين لضمان سير اجراءات العمل بشكل اكثر تنظيما وبما يحفظ حقوق جميع الاطراف ذات العلاقة.

3- على الهيئة العمل على توثيق علاقات وروابط العمل الطيبة مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص اضافة الى المؤسسات الدولية ذات الصلة، ومحاولة استثمارها في بناء نظام ضريبي الكتروني كفوء وفقا للمعايير الموضوعية.

4- على وزارة المالية التنسيق والتعاون مع وزارة الاتصالات لمناقشة مشاكل ضعف الانترنت، والتي قد تعيق تواصل المكلفين مع موظفي الهيئة العامة للضرائب وتعرقل انجاز المعاملات الضريبية، مما يحتم عليهم ايجاد الحلول الملائمة.

5- ضرورة اعتماد الهيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإنشاء قواعد بيانات متكاملة عن المكلفين وانشطتهم بدلا عن الاضايير الورقية المعرضة للتلف والسرقه والحوادث السلبية الاخرى التي تترتب عليها، ووضع مختصين لمتابعة الية استخدام وتحديث بيانات هذه القواعد المعلوماتية باستمرار.

6- منح كل مكلف رقم ضريبي موحد خاص به، يتضمن معلوماته حول: الاسم الكامل، العنوان، نوع النشاط، الاسم التجاري، توقيعه الالكتروني،... الخ، يمكن للمكلف من خلال هذا الرقم اجراء تعاملاته الضريبية بما فيها التحاسب ضريبيا في جميع فروع العراق في حال تعددت انشطته جغرافيا وبدون قيود الوقت والتكلفة والاجراءات الروتينية الاخرى.

7- مع الاخذ بنظر الاعتبار تقادم التكنولوجيا، يجب على اصحاب القرار استقطاب الخبراء والمختصين في مجال الحكومة الالكترونية بجانب تهيئة الملاكات الوظيفية للهيئة بأحدث اصدارات التقنيات الالكترونية من خلال تكثيف الدورات والورش التدريبية المتعلقة بشبكة الانترنت والانترنت، بهدف بناء نظام عمل ضريبي اكثر تناسقا وانسجاما.

8- تكوين رأس المال الاجتماعي بالنسبة للمكلفين يمثل احد التحديات الحقيقية التي تواجهها الحكومة عموما والهيئة خصوصا، حيث يعد المردود الاجتماعي الملموس على ارض الواقع عاملا

مؤثرا في زيادة مستوى الوعي الضريبي للمكلفين ويحفزهم على تسديد مستحقاتهم الضريبية برضا تام دون اللجوء الى محاولات التهرب الضريبي.

9-الزام التجار قانونيا بالتخلي عن اسلوب تسديد واستلام مستحقاتهم بالنقد (ورقيا)، كونه قابل للتزوير في اعداد الفواتير المضللة لإجراء معاملات التحاسب الضريبي، وبالتالي يعد اللجوء للفواتير الالكترونية والايدياع والدفع الالكتروني، من الحلول المنتجة التي اثبتت نجاحها عالميا في تقليل حالات التهرب الضريبي

10-تشكيل لجان تفتيشية تتفقد الية سير المعاملات الضريبية، من حيث متابعة اداء موظفي الهيئة ومراعاة اجراء جولات استطلاعية بين المكلفين للاستماع لمتطلباتهم والمعوقات التي تواجههم في انجاز اعمالهم، ومحاولة ايجاد الحلول للتخفيف من الجوانب السلبية.

11- لكي يتم تحفيز المكلفين على الخوض في غمار التعامل الضريبي ضمن اطار الحكومة الالكترونية، لا بد من جعلهم يثقون في النظام الضريبي الالكتروني، من حيث الحفاظ على سرية وخصوصية معلوماتهم. وهذا الامر لا يتم الا من خلال قيام وزارة المالية وتحديد الهيئة بوضع استراتيجية امنية محكمة تعزز ثقة المكلفين وقادرة على مواجهة الاختلالات الامنية المتعلقة بمحاولات هجمات القرصنة وسوء الاستخدام في حال حدوثها.

REFERENCES

المصادر

اولا: المصادر العربية

- 1- عبد الرزاق، سويقات، "دور رقمنة الادارة المحلية في تجسيد الحكم الراشد- دراسة مقارنة بين الجزائر والاردن"، اطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019.
- 2- ليلي، مطالي، "متطلبات ارساء حكومة الكترونية ناجحة- نماذج وتجارب عالمية وعربية"، ورقة MPRA (ارشيف مبادرة شبكة ميونخ للبحوث الاقتصادية الشخصية) رقم 77687، نشرت في 5 اذار الساعة 06:40، 2016.
- 3- ملاعب، عمر، "الحكومة الالكترونية وجائحة (كوفيد - 19)"، المعهد العربي للتخطيط، العدد المائة والواحد والخمسون، 2020.
- 4- كاظم، لينا عماد، "امكانية تفعيل الحكومة الالكترونية في محافظة بغداد- دراسة حالة"، بحث الدبلوم العالي في الادارة المحلية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، العراق، 2020.
- 5- حوا دسي، زينب، "اثر تطبيق الحكومة الالكترونية على تحسين اداء الموارد البشرية - دراسة حالة بلدية عين مليلة"، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة ام البواقي، الجزائر، 2015.
- 6- الشريف، آلاء قاسم جاسم، "دور الحكومة الالكترونية في تعزيز فاعلية التدقيق الداخلي من خلال تطبيق اسلوب التحسين المستمر (كايزن) بحث تطبيقي في (هيئة دعاوى الملكية/ مجلس النواب)"، بحث مقدم الى مجلس الامناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين وهو جزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية، جامعة الدول العربية، المركز العام في بغداد، العراق 2018.

- 7- عربية، سارة، "دور الحكومة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية: مدينة دبي- انموذجا"، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة العربي بن مهيدي- ام البواقي، الجزائر، 2016.
- 8- لطيف، عبد الامير زامل، " أثر الاعفاءات الضريبية على دخول المكلفين في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي- بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب"، دبلوم عالي معادل للماجستير في تخصص الضرائب، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية جامعة بغداد، العراق، 2015.
- 9- الدليمي، محمد غرکان هائس، "دور الرقابة الخارجية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي"، دبلوم عالي معادل للماجستير في تخصص الضرائب، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية جامعة بغداد، العراق، 2015.
- 10- خصاونة، جهاد سعيد، "علم المالية العامة والتشريع الضريبي: بين النظرية والتطبيق"، ط1، دار وائل للنش، عمان- الاردن، 2010.
- 11- نور، عبد الناصر و عدس، نائل حسن و الشريف، عليان، "الضرائب ومحاسبتها"، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الاردن، 2008.
- 12- علام، احمد عبد السميع، "المالية العامة: المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق"، ط1 مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية- مصر، 2008.
- 13- حمدي، سمير صلاح الدين، "المالية العامة"، ط1، مكتبة زين الحقوقية والادبية ش.م.م للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 2015.
- 14- خلف، صباح حسن، "مبادئ المالية العامة وتطبيقاتها في العراق"، ط1، شمس الاندلس للطباعة الرقمية والتصميم والنشر، بغداد- العراق، 2017.
- 15- الحلبوسي، علي عباس سميران، "ظاهرة التهرب الضريبي في العراق واثارها الاقتصادية والاجتماعية ووسائل معالجتها (دراسة تحليلية)"، كلية المعارف الجامعة قسم العلوم المالية والمصرفية، العدد 29 ، ص650-678 ، 2019.
- 16- الجبوري، ارشد مكي رشيد، "تقويم دور نظام المعلومات في الحد من التهرب الضريبي- بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب"، دبلوم عالي معادل للماجستير في تخصص الضرائب، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية جامعة بغداد، العراق، 2012.

ثانيا، المصادر الاجنبية

- 1- Alfalah, Adel, "E-government and Digital Divide in Hail City: A Quantitative Older Adults Study", A Thesis Submitted to the University of Hertfordshire in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, Management Leadership and Organisation Business School, University of Hertfordshire, UK, October 2018.
- 2- Ali, Ishrat Liaquat & Sunitha, Vegi Venkat, "E-Government in developing countries(Opportunities and Implementation Barriers)", Master Thesis .Continuation Courses Electronic Commerc, Department of Business

Administration and Social Sciences, Division of Industrial marketing and e-commerce, Lules University of Technology, Sweden, March 2007.

3- Alkhatib, Hala, "E-Government Systems Success and User Acceptance in Developing Countries: The Role of Perceived Support Quality", A Thesis Submitted for the Degree of Doctor of Philosophy, Brunel Business School, Brunel University, London, United Kingdom (UK) , February 2013.

4- Almalki, Obaid, "A Framework for e-Government Success from the User's Perspective", A thesis submitted to the University of Bedfordshire in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, UK, September 2014.

5- Gustova, Daria, "The Impact of E-Government Strategy on Economic Growth And Social Development", Dissertation submitted as partial requirement for the degree of Master in Economics, ISCTE Business School, Instituto Universitário de Lisboa, Portugal, October 2017.

6- Hahamis, Panagiotis (Panos), "e-Government initiatives: analysing success" Doctor of Business Administration (DBA), Henley Business School, University of Reading, UK, 2016.

7- Kečo, Nada, "Evaluation of E-Government Service Quality: THE Case of A Local E-Government in Bosnia and Herzegovina", Master's Thesis, School of Economics and Business University of Sarajevo and Faculty of Economics, University of Ljubljana, Sarajevo, Bosnia and Herzegovina, May 2014.

8- Uyar, Ali & Nimer, Khalil & Kuzey, Cemil & Shahbaz, Muhammad & Schneider, Friedrich, "Can e-government initiatives alleviate tax evasion? The moderation effect of ICT", Technological Forecasting & Social Chang, 166, 120597, 2021.

9- Alshehri, Mohammed & Drew, Steve, "E-government principles: implementation, advantages and challenges", Griffith University, Queensland, Australi, International Journal of Electronic Business, Vol. x, No. x , xxxx , 2011.

10- Nyang'au, Joshua Okemwa, "A Context Based E-Government Implementation Framework For County Governments: A Case of Selected County Governments In Kenya" A Research Thesis Submitted To The School of Post-Graduate Studies In Partial Fulfillment of The Requirements of The Master Degree of Information Systems of The Faculty of Information Science And Technology, Department of Computing Sciences, KISII University, Kenya June 2016.

-
- 11- Davidov, Daniel, "The Difference Between Tax Avoidance and Tax Evasion" Master Thesis International Business Taxation, International Business Tax Law Tilburg School of Law, Tilburg University, Netherlands, 2016.
- 12- Saffie, Francisco, "Taxes as practices of mutual recognition: Towards a general theory of tax law", Presented for the Degree of Doctor of Philosophy The University of Edinburgh, Scotland, 2013.
- 13- Clemente, Felipe & Lirio, Viviani S., & Aransiola, Temidayo J., "Brazilian Evidence on Tax Evasion and Enforcement: A Case Study of Global North- South Comparison" Criminal Justice Review 1-16, Georgia State University 2021.
- 14- Marshal, Magesa, A. "The Impact of Tax Evasion on Revenue Collection Performance In Tanzania A Case Study of Tanga Tax Region" A Dissertation Submitted In Partial/ Fulfillment of The Requirements For Award of The Degree of Master of Business Administration (MBA) In Corporate Management of Mzumbe University, Tanzania, 2014.
- 15- Intra-European Organisation of Tax Administrations (IOTA), "Applying New Technologies and Digital Solutions in Tax Compliance", Articles From Presenters of The Iota Annual International Conference- Tax Compliance Technology Showroom
- 16- PricewaterhouseCoopers (PwC), "Paying Taxes 2018", Thirteen years of data and analysis on tax systems in 190 economies: A look at recent developments and historical trends, World Bank Group, 2018.
- 17- Fagariba, Clifford J., "Perceptions of Causes of SMEs and Traders Tax Evasion: A Case of Accra Metropolis, Ghana", School of Economics, Wuhan University of Technology, Journal of Business & Economic Management 4 (2) September 2016.
- 18- Bourton, Samantha, "A Critical and Comparative Analysis of the Prevention of Tax Evasion through the Application of Law and Enforcement Policies in the United Kingdom and United States of America", A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements of the University of the West of England, Bristol for the degree of Doctor of Philosophy, England, April 2021.